

آراء ومواقف نصرت الفارسي في مجلس النواب العراقي إبان الدورة
الانتخابية الأولى
(١٩٢٥-١٩٢٨)

آراء - نصرت الفارسي - مجلس النواب العراقي
د. كاظم جواد أحمد
- قسم التاريخ - كلية التربية - الجامعة المستنصرية

The Views and Positions of the Nasrat Al-Farisy in the Iraqi Council of
Representatives During the first Election Cycle (1925-1928)

Keywords, Views ,Nasrat Al-Farisy - Iraqi House of Representatives)

Dr.kadhem Jawad Ahmed - History Department-College of Education.

الملخص

يسلط البحث الضوء على شخصية نصرت الفارسي والدور الذي أداه في أكثر من مرحلة، فضلا عن أن نشاطاته واهتماماته التي غطت أكثر جوانب الحياة وعليه فقد أثرنا أن نقصر دراستنا له عن دوره في مجلس النواب للمدة ١٩٢٥-١٩٢٨ تاركين الفرصة والمجال للباحثين تناول ما يشاؤون من تاريخ نصرت الفارسي، محاولين الوقوف أمام أهم نشاطاته وابرز أفكاره التي طرحها في تلك المدة ، فركزنا على موقف نصرت الفارسي من القضايا الاجتماعية والاقتصادية"واهم الطروحات التي تحدث بها داخل أروقة المجلس النيابي.

وكان لنصرت الفارسي موقفا بارزا من الامتيازات البريطانية في العراق"والوقفات الجادة التي وقفها، معارضا، لأي نقص في سيادة العراق التي حاولت بريطانيا جاهدة لأجل استحصالها من العراقيين. أما موقف نصرت الفارسي من قضايا الصحة والتربية والتعليم فقد بدا واضحا حرص النائب على إشاعة هذه الفضائل الثلاثة في كافة أرجاء العراق من شماله إلى جنوبه كان أمرا طبيعيا أن تكون له وقفات رائعة من القضايا القانونية، كونه محامي، الأمر الذي لمسناه في أكثر من موقف وينطبق الأمر كذلك على موقفه من قضايا حرية التعبير والصحافة"والذي أكد فيه ضرورة التطور الفكري والثقافي في العراق.

Abstract

The paper sheds the light on the character of Nasrat Al-Farisy and the role he has taken in more than one phase, in addition to his interests and activities that covered more than aspect of life. Our study of him will be about his role in the Parliament for the period (1925-1928) leaving the space for other researchers to further study Nasrat Al-Farisy. We try to highlight his most important activities and the most prominent opinions he had at the period, focusing on the attitude or Nasrat Al-Farisy to social and economic issues and his statements inside the Parliament. Nasrat Al-Farisy has a prominent attitude to the British concessions in Iraq. He stood firmly against any shortage in the Iraqi sovereignty which Britain tried hard to gain from the Iraqis. In regard to the attitude of Nasrat Al-Farisy from the issues of health and education, it was clear that the parliament representation was keen to strengthen then all over Iraq from the North to the South. It was natural for him to have outstanding opinions about legal issues, since he was a lawyer, a matter that is seen in more than one situation, and the same can be said about his attitude towards the issues of freedom of expression and the press, in which he affirmed the importance of the cultural and intellectual development in Iraq.

آراء ومواقف نصرت الفارسي في مجلس النواب العراقي إبان الدورة الانتخابية الأولى (١٩٢٥-١٩٢٨)

المبحث الأول: مولد نصرت الفارسي ونشأته:

ولد نصرت بن رفعت بن علي بن محمد برتو في بغداد عام ١٨٩٤، وكان أبوه رفعت محاسباً للواء المنتفق. لقيت عائلته بلقب الفارسي كون جده محمد برتو تولى مهنة كاتب الفارسية في ولاية بغداد على عهد الوالي داود باشا^(١)، آخر ولاية المماليك في العراق^(٢). من الشائع أن عائلة نصرت الفارسي ترجع في أصولها الأولى إلى القفقاس فقد قدمت إلى العراق عام ١٨٧١. دخل نصرت المدرسة الابتدائية في إحدى محلات بغداد العريقة التي تُعرف بمحلة جديد حسن باشا، بعدها دخل المدرسة الإعدادية^(٣) ثم قبل في مدرسة الحقوق عام ١٩١٠، إلا أنه لم يكمل الدراسة فيها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، وعند ذلك قررت سلطات الجيش العثماني استدعاء جميع الضباط الاحتياط في استانبول، ولما كان استدعائهم قبيل الامتحان النهائي فقد عدتهم متخرجين على طريقة الزحف، وكان نصرت الفارسي احد أولئك المتخرجين^(٤).

التحق نصرت الفارسي بالجيش العثماني بصفة ضابط إلا أنه سرعان ما وقع أسيراً بأيدي القوات البريطانية في فلسطين ونقل إلى معسكرات الاعتقال في مصر^(٥)، وأطلق سراحه في عام ١٩١٩ فعاد إلى بغداد، وزاول المحاماة، وانخرط في النشاط السياسي الوطني الذي قاده إلى السجن في نيسان ١٩٢٤ مع جماعة من الشباب اثر اعتدائهم على بعض أعضاء المجلس التأسيسي العراقي^(٦). جاء وصفه في إحدى الوثائق الرسمية بأنه: "من كبار رجال القانون في العراق"^(٧). نشرت وزارة ياسين الهاشمي الأولى (٢ اب ١٩٢٤- ٢١ حزيران ١٩٢٥) يوم ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٢٤ قانون الانتخابات الذي تم بموجبه انتخابات المجلس النيابي وحددت يوم ١٥ تشرين الثاني من العام نفسه موعداً للبدء بإحضار قوائم المنتخبين الأولين، كما وكتبت وزارة الداخلية إلى متصرفي الألوية كافة، تحذروهم من التدخل في شؤون الانتخابات^(٨)، فأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز نصرت الفارسي نائباً عن لواء ديالى خلال الدورة الانتخابية الأولى ١٩٢٥-١٩٢٨. شغل نصرت الفارسي عدة مناصب وزارية^(٩) فقد أصبح وزيراً للمالية في وزارة ناجي شوكت (٨ تشرين الثاني ١٩٣٢- ١٨ آذار ١٩٣٣) وشغل المنصب نفسه في وزارة جميل المدفعي وزيراً للاقتصاد من ٢ حزيران ١٩٤٢- ١٩ تشرين الأول ١٩٤١، ثم عين وزيراً مفوضاً للعراق في أنقرة في ايار ١٩٤٣ وغيرها من المناصب الوزارية^(١٠)

مال نصرت الفارسي منذ وقت مبكر من حياته إلى تأسيس حزب الأمة بالتعاون مع آخرين من رجالات الحركة الوطنية العراقية في أوائل تموز ١٩٢٤، ولكنه انسحب دونما أن يذكر أسباب

انسحابه^(١١)، لكنه بالمقابل اشترك في تأسيس حزب الشعب^(١٢) الذي رأى النور في الثالث من كانون الأول ١٩٢٥^(١٣)

المبحث الثاني: موقف نصرت الفارسي من القضايا الاجتماعية و الاقتصادية :

لما كانت الأرض الزراعية في العراق ما قبل اكتشاف النفط مصدر الخير والثروة للبلاد والعباد، فإن من الطبيعي أن يهتم نصرت الفارسي وغيره من النواب في كل ما يتعلق بذلك. فقد طالب نصرت الفارسي أثناء مناقشة صرف بعض المبالغ لشراء بذور وتسليفيها للفلاحين المحتاجين، بأن يكون التوزيع بالتساوي بين جميع ألوية العراق سواء بالنسبة للفرات الأوسط الذين تضرروا نتيجة شحة المياه أو بالنسبة للألوية الشمالية التي تضررت جراء الجراد^(١٤).

لاحظ النائب نصرت الفارسي بان ارض السواد خالية تقريبا من الغابات وعليه فانه ناشد الحكومة الاهتمام بموضوع غرس الغابات التي تحقق برأيه أكثر من هدف، منها توفر غطاء اخضر لأرض السواد، فضلا عن تجهيزها الصناعة الوطنية بما تحتاجه من أخشاب، مما يعني بقاء دراهمنا في أيدينا حسب وصفه الرائع^(١٥).

كانت مشكلة نهر الغراف ومنذ عقود طويلة عقبة كأداء أمام تطور الزراعة في لوائي الكوت والمننق، وعليه فقد دارت حولها العديد من الدراسات والاهتمامات ورفعت بشأنها العديد من المطالبات، على أية حال رفع النائب عبد المهدي المننقي ومجموعة من النواب في مقدمتهم نصرت الفارسي اقتراحاً إلى رئيس مجلس النواب في الجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٢٥، مطالبين بتخصيص مبلغا كافيا في الميزانية لإصلاح نهر الغراف الذي أصبح في حالة يرثى لها كما يذكرون، وذلك بسبب شحة المياه التي لا تجري إلا أياماً معدودة، وبالرغم من ذلك كله، فإن إيرادات منطقة الغراف كانت في أسوأ مواسمها أكثر من أربعة لكوك^(١٦) روبية وقد تصل الإيرادات إلى ٢٥ لكا من محصولي المنطقة المذكورة البحث الصيفي والشتوي، فضلا عن رسوم المواشي، بالرغم من أن المساحة المزروعة من منطقة الغراف كانت حوالي ١٠١ ١ المساحة الكلية، لذلك فأنهم طالبوا بضرورة تخصيص الأموال الكافية لإصلاح وكري نهر الغراف^(١٧).

انتهز النائب نصرت الفارسي فرصة مناقشة الفصل الثالث والخمسين المتعلق بالمخصصات والخدمات الزراعية من الميزانية العامة لسنة ١٩٢٥، ليدعو إلى زيادة تلك المخصصات مؤكدا بان موارد ووسائل الإنتاج الزراعية هي أهم شئ في هذه البلاد، وان ما يصرف على تلك المواد سينتج برأيه فوائد كثيرة على عموم البلاد^(١٨).

أولى نصرت الفارسي نائب ديالى، قضية المساواة بين الفلاح والحكومة اهتماماً واضحاً، فخلال مناقشة المادة الثالثة^(١٩) من (لائحة استيفاء واردات الأراضي لعام ١٩٢٥) مشيراً إلى

الإرياك الحاصل في القانون عندما قال: "تجد حكم الإعفاء على شكلين الشكل الأول أربع سنوات والثاني على ثلاث سنوات وإذا قبلنا بذلك فنكون قد اتبعنا قاعدتين مختلفتين في وقت واحد" وعليه فإنه رأى إن هذه المادة "تغدر حقوق" الفلاحين واقترح في الوقت نفسه أن "تطبق قاعدة واحدة" وأن تكون الإعفاءات لمدة أربع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات^(٢٠).

حاولت الحكومة في أواخر العام ١٩٢٥ تقديم بعض الإعانات، إذ قررت تسليف الفلاحين المعوزين مبالغ بسيطة من المال، لم يشأ نصرت الفارسي أن تمر هذه الفرصة دون أن يعطي رأيه بها، فنبه إلى الآثار السلبية المترتبة على ذلك، مشيراً إلى أن تعليمات صرف تلك السلف تتوقف على الحاجة إليها طبقاً لقرار المتصرف (المحافظ) الذي يرفعه إلى الحكومة، ملاحظاً أن متصرف الموصل لم يطبق هذه القاعدة لأنه لم يصرف من اللك روبية الذي خصص له سوى ثلاثين ألف روبية فقط، واختتم النائب نصرت الفارسي خطابه بالمطالبة بمحاسبة أي متصرف لا يقوم بالواجبات الموكلة إليه أتم القيام^(٢١).

لم يكتف النائب نصرت الفارسي بإيصال التماس فلاحى شهریان (المقدادية) إلى أروقة مجلس النواب ومن ثم إلى الحكومة فقط، وإنما قام بتبيين ذلك الالتماس الخاص باستكمال حفر نهر شهریان الذي لم يبق سوى ميلين منه، ولا يحتاج إلا لمبلغ بسيط، إذ أبدى نصرت الفارسي امتعاضه الشديد من رد صبيح نشأت وزير المالية الذي اعتذر عن ذلك، معتبراً ذلك من الأنهار الخصوصية التي يوجد منها في العراق الآلاف، قلنا إن النائب المذكور امتعض مشيراً إلى أن أراضي شهریان هي من الأراضي الطابو، وأن الحكومة وضعت نفسها شريكاً وإنها تستوفي منها العشر والخمس من أصحابها، مذكراً الكل بان الزراعة في العراق هي مصدر الخير الوحيد، وعليه فإن الواجب يحتم القيام بمثل هذه المشاريع لأجل إنماء مصادر الخير تلك^(٢٢).

عندما قامت الحكومة العراقية في بداية العام ١٩٢٦ بتخفيض التزامات الملتزمين المدينين لها بنسبة ١٥% مراعاة لأوضاعهم المالية التي اضطرت كثيراً بسبب حالة البلاد المالية الصعبة، وقف النائب نصرت الفارسي مقدحاً الحكومة على ذلك، ولكنه في الوقت نفسه لفت انتباه أعضاء المجلس بان لا ينظروا إلى ذلك على أنه كرم وإنما هو أمر مسلم به، لأن منفعة الحكومة تقتضي في نهاية الأمر ذلك^(٢٣).

وجد نائب ديالى في طرح الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٢٦ فرصة مناسبة ليدلي بدلوه أكثر من مرة، في البدء انتقد وزير المالية صراحة بأنه أتى بالميزانية دونما معرفة للخطط التي تدير عليها الحكومة في توزيع مخصصاتها، فضلاً عن إن تأخير إقرار الميزانية يسبب الأضرار الكبيرة للبلاد مذكراً ومن على رؤوس الأشهاد بان الحكومة أوجدت أساساً كوسيلة لخدمة مصالح الشعب وما نفقاتها التي تنفقها على حقولها المختلفة إلا لتؤدي هذه الوسيلة واجباتها. ومن جانب آخر طالب النائب نصرت الفارسي الحكومة بتوضيح خططها بشأن النمو

الاقتصادي السنوي ،مشيرا إلى انه لا يريد تحقيق المعجزات بهذا الشأن ،لكنه لم ير بوادر مشجعة لتحقيق ذلك ،وفي ختام خطابه أرسل تحذيره للحكومة بان الميزانية سائرة باتجاه لا يبشر بالنجاح^(٢٤).

كما أبدى النائب نصرت الفارسي امتعاضه الشديد وهو يناقش الباب الخاص بالنفقات العامة للدولة .ومن المهم أن نترك النائب المذكور أن يجسد ذلك عندما قال: "لا يمكن أن ننظر إلى الميزانية إلا كجزء من ثروة البلاد العامة، فالثروة الثابتة أماننا هي الزراعة فلنعمل مقايسة بين الإدخال [الإيرادات] والإخراج[النفقات] ونرى الفرق عظيماً جداً" مؤكداً أن سوء الإدارة الاقتصادية ستؤدي بالبلاد إلى الإفلاس وقد دلل على ذلك بإيراده عدة أرقام تؤكد ما ذهب إليه^(٢٥).

ولم ينس نصرت الفارسي أن يطالب بهذه المناسبة الحكومة بتخفيض أسعار المنتجات النفطية كون تخفيضها سيعود بالفائدة على الفلاح^(٢٦).

ومما يستحق الذكر هنا أن النائب نصرت الفارسي وقف بشجاعة ضد محاولات شركة أصفر^(٢٧) لتجاوز شروط عقد الشركة،سواء كان من محاولاتها جعل حصة الحكومة من إنتاج الأرض التي تحت تصرفها ١١%بدلاً من ٤٠ %، أو فيما يتعلق بتجاوزها لحصتها المئوية المقررة ،راجيا من وزير المالية شخصياً إبلاغ الشركة المذكورة ، بضرورة الالتزام بنصوص عقد الشركة لان في ذلك "الالتزام " خدمة لصالح البلاد ولكي تعلم الشركة المذكورة إن في البلاد من يدرك محاولاتها إيذاء مصالح البلاد الاقتصادية^(٢٨).

تضمنت ميزانية سنة ١٩٢٥ اباباً خاصاً بإيجار احد القصور الملكية^(٢٩)الخاصة بالملك فيصل ،لم يشأ الفارسي أن يمر الموضوع دونما تعليق أو وقفه منه التي أثرتنا أن ننقلها نصاً: "لا شك أن كل منا يقدر المقام الملكي ويرغب في أن يكون أضخم محل ولكن يجب أن يقدر الضيق المالي المستولي على ميزانيتنا وحالة الشعب"ومضى النائب المذكور مسترسلاً في شرح وجهة نظره التي أصاب بها كبد الحقيقة وعين اليقين عندما أكد" وان أحسن قصر يسكن فيه الملوك هو قلوب الشعب، وهي خير مقام للذات الملكية"وفي الوقت عينه اعترض على زيادة المخصصات الملكية بقوله : "وانقلب بنا الأمر فبدلاً من أن نطلب الاقتصاد لضيق الحالة المالية صرنا نطلب الزيادة فيها"^(٣٠).

واستكمالاً لمواقفه الرائعة نقول إن النائب نصرت الفارسي أثنى على اللجنة المالية في مجلس النواب، والذي كان هو احد أعضائها، لأنها ألغت وظيفة احد مرافقي الملك فيصل الأول مبقية على مرافق واحد فقط، اقتصاداً في النفقات^(٣١).

لما كان النائب نصرت الفارسي قد الى على نفسه أن يكون صوت ناخبه العالي والحاضر في كل المقام،فانه نبه الحكومة وهو يناقش الباب الخاص بالإكراميات أن يتم ربطها "أي الإكراميات" بقانون خاص لكي لا تبقى للسياسات الشخصية محل.وهنا يرسل النائب موضوع البحث الإشارة إلى هذه الحقيقة " ويجب أن يكون صرف هذه الإكراميات بموجب قانون يسنه مجلس الأمة... والحقيقة يجب أن يتقاضى من يصادف صعوبات جمة راتباً أكثر ممن يتقاضاها من هو في مناخ جيد" (٣٢).

كما دعا النائب نصرت الفارسي بصدق النواب إلى الارتفاع إلى مستوى الآمال التي عقدها الشعب العراقي عليهم وانجاز المهام الملقاة على عاتقهم فيما يخص سرعة مناقشة الميزانية العامة وإقرارها بشكل مناسب،داعياً في ختام خطابه إلى الاقتصاد إذ قال ما نصه: "فإذا تمكنت الحكومة من الاقتصاد بدون حصول ضرر يكون ذلك موضع المدح والاستحسان" (٣٣).

كما عالج النائب نصرت الفارسي موضوع الديون العمومية التي على العراق بعد الحرب العالمية الأولى،بطريقة فيها دراية واضحة بالشؤون الاقتصادية عندما رجا استثمار الأموال المخصصة لتلك الديون في مشاريع اقتصادية تعود على البلاد بالأرباح الكثيرة،أفضل من أن تبقى كأموال عاطلة أو محبوسة في خزانة الدولة ومن ثم دفع أقساط الديون من الأرباح المتحققة من استثمار تلك الأموال (٣٤).

عندما لمس نائب ديالى لمس اليد الأضرار الكبيرة التي ألحقتها طريقة جباية المحاصيل الزراعية عن طريق التخمين والتثليث،فانه التمس من وزير المالية أن توضع القوانين العادلة التي تعطي الفلاحين وأصحاب البساتين حقوقهم على حد سواء (٣٥).

أنهى النائب نصرت الفارسي باللائمة على مديرية الزراعة العامة التي رأى إنها لم تؤمن أية فائدة من الفوائد المطلوبة منها معتبراً خطتها الجديدة لا تتناسب مع التطور العام،واستغل النائب نصرت الفارسي هذه المناسبة بان رجا من المجلس بسن قانون يصون فيه حقوق الفلاح، منبها لحقيقة غابت عن الكثيرين إلا الصادقين بأنه لا يوجد في البلاد قانون أو نظام معين يحل المشاكل الناشئة بين الفلاح والملاك فإذا ما تجاوز الملاك على حقوق الفلاح فلا يجد الفلاح قانون يصون حقوقه (٣٦).مذكراً الكل بان الأعمال الاقتصادية ومن بينها المشاريع الزراعية لا تتجز بسلاسة وبصورة جيدة إلا بوجود أسس متينة تقوم عليها (٣٧).حينما لاحظ نصرت الفارسي في شتاء العام ١٩٢٧ إن لبعض القوانين آثار سلبية فانه طالب وبإلحاح واضح إلى تعديلها، لان القوانين مكتوبة وغير منزلة،فهو يرى أن الجميع يعملون أشياء مادية وينظرون إلى مدى انسجامها أو عدمها فيقومون بتعديلها متمنيا من أعماقه أن تنتظر الحكومة بعين الإنصاف،وان تهتم بالشعب لان حب الشعب برأيه، وهو عين الصواب، أحسن دعامة للحكومة

وان هذا الحب هو الذي تؤسس عليه كيائها وأعمالها وحب الشعب، كما أكد ، لا يأتي إلا بعد أن يتحقق الاطمئنان التام^(٣٨).

لم يثن النائب نصرت الفارسي على الحكومة لتقديمها في سنة ١٩٢٧ لائحة تأليف وزارة جديدة للري والزراعة فحسب وإنما، التمس من الحكومة أن يكون شاغلها الأساس إنماء الثروات العامة لتدر الأموال اللازمة على خزينة الدولة^(٣٩).

متمنيا أن تكون سياسة الحكومة الزراعية صحيحة^(٤٠).ومما يجدر ذكره أن النائب نصرت الفارسي كان مؤيدا وبجدارة كل خطوة أو لائحة كان يشم منها رائحة تطوير الإنتاج أو زيادة الرأسمال الوطني^(٤١).

رغبة منه في تطوير واقع البلاد الاقتصادي والصناعي رفع مجلس النواب لائحة خاصة بإنشاء أو استعمال مكائن لحلج القطن فاستبشر نصرت الفارسي خيراً من هذه اللائحة كونها ستزيد من رؤوس الأموال وختم حديثه بأنه سيتم تغيير هذه اللائحة وفق متغيرات الزمان وبما يصب لصالح البلاد^(٤٢).

انساقا مع مواقفه المعروفة والمؤيدة لكل نشاط اقتصادي عام ومفيد، فان النائب نصرت الفارسي اقترح أن تؤسس دائرة إحصائيات ومديرية للتجارة في العراق لأنه، رأى، وكان على صواب تماما، لا يرجى من القوانين التي تصدر خيرا ما لم تعتمد على أرقام ودلائل علمية^(٤٣). وزاد النائب المذكور في اقتراحاته بان طالب باستحداث وزارة للاقتصاد إلا أن اقتراحه رفض بالحال^(٤٤). الأمر الذي يؤكد بعد نظر النائب نصرت الفارسي بشؤون الاقتصاد.

وفي الوقت نفسه نظر النائب نصرت الفارسي باهتمام بالغ لفكرة إنشاء جسر الفلوجة لما لهذا الجسر من حيوية يعرفها الجميع لأنه يربط العراق بالدول العربية، فضلا عن انه يخدم حركة تجارة الترانزيت مع إيران^(٤٥) راجيا في ختام خطابه أن تذلل الحكومة كل الصعوبات المالية والإدارية أمام تنفيذ هذا المشروع^(٤٦).

طرح نائب ديالى وهو يناقش الميزانية العامة لسنة ١٩٢٧ أفكارا اقتصادية تستحق أن نقف أمامها بعض الوقت، فهو في البدء انتقد تأخر عرض الميزانية على مجلس النواب، لان كل يوم يمر دون إقرار الميزانية معناه برأيه يترك أثرا سلبياً على الأحوال الاقتصادية بشكل عام، بعد ذلك صب جام غضبه على الحكومات العراقية المتعاقبة لأنها كانت تفتقد لبرنامج يهدف إلى إنماء الثروة الوطنية العامة، ولم توضح الحكومات العراقية الطريقة التي تنفق فيها الأموال على المشاريع الاقتصادية المفيدة، وعليه فان سياسة الحكومة سائرة، كما لاحظ النائب المذكور على طريق خطأ، والدليل على ذلك أن النتائج المادية في البلاد أخذت كما يقول بالسقوط، أما

الشؤون الثقافية والفكر فان التطور الذي حصل بهما كان نتيجة لمؤثرات وعوامل خارجية ليس إلا^(٤٧).

المبحث الثالث: موقف نصرت الفارسي من الامتيازات البريطانية في العراق :

كان النائب نصرت الفارسي يأمل شانه شان كل الوطنيين العراقيين أن يروا العراق محررا من كل القيود الاقتصادية التي كبلتها به بريطانيا ومن ابرز تلك القيود مرفق خطوط السكك الحديدية، فقد استفسر وبألم واضح وهو يناقش ميزانية السنة ١٩٢٦ من وزير المالية عن ما تجبیه السكك الحديدية من رسوم العبور على الجسور، لافتا نظر الوزير إلى أن دائرة السكك الحديدية قد استغلت آلاف الأميال من أراضي العراق من دون أن تدفع أي شيء، بعد ذلك أرسل النائب المذكور سؤالا وبتهكم واضح، أصبحنا واسطة لجباية الرسوم من الأهالي ونعطيها إلى السكك الحديدية؟^(٤٨). وفي السياق ذاته انتقد النائب نصرت الفارسي قرار الحكومة بتخصيص الأموال للسكك الحديدية لأننا لا قبل لنا بدفعها^(٤٩). موضحا حقيقة غاية في الأهمية بان البلد الذي لا يكف رأسماله لا يقدم مساعدات للآخرين، ولم يقف عند هذا الحد، وإنما، طلب من جعفر العسكري رئيس الوزراء شخصا، أن ينور المجلس بوضع السكك الحديدية^(٥٠). فأجاب رئيس الوزراء، على ذلك، بان المذاكرة قائمة مع الحكومة البريطانية حول هذا المرفق المهم الذي يقدم خدمة حيوية للعراق، وان الحكومة ساعية بجدية لاستملاك السكك الحديدية وبأسرع وقت^(٥١).

لما كانت السكك الحديدية من أهم المرافق الاقتصادية فانه من المتوقع من نائب ديالى نصرت الفارسي أن يظل متابعا لوضعها وعليه فقد عاد في مايس ١٩٢٧ إلى طرح الموضوع مجددا واصفاً سياسة الحكومة بأنها سياسية غير رشيدة، مستغريا بان السكك الحديدية لا تربطنا بأي بلد آخر ما عدا إيران التي باشرت بمشروع مد سكك الحديد من الخليج العربي إلى بحر قزوين التي ستؤثر، كما يقول النائب المذكور، على وضع السكك الحديدية في العراق^(٥٢).

رفض النائب نصرت الفارسي بقاء ميزانيتي السكك الحديدية والميناء ضمن الميزانية العامة للدولة^(٥٣). مع بقاء إدارتيهما بيد البريطانيين، متمنيا وبحرارة واضحة عودة المرفقين المذكورين إلى أحضان الاقتصاد العراقي^(٥٤).

لا نبالغ إذا ما سجلنا هنا أن النائب نصرت الفارسي كان في مقدمة من انتقد مشروع اصفر معتبرا شروط عقد المشروع غير قابلة للتطبيق وإنها سوف تلحق الأضرار بالاقتصاد العراقي^(٥٥).

وفي الوقت نفسه طالب نصرت الفارسي وهو يناقش مسألة امتياز شركة النفط الانكليزية - الفارسية المحدودة لسنة ١٩٢٦ إلى الأراضي العراقية المحولة، طالب أن يتضمن

الامتياز شرط بيع النفط في العراق بالأسعار المعقولة^(٥٦) وفي ختام حديثه التمس من الحكومة أن تدخل في مفاوضات جديدة مع هذه الشركة حتى تحصل على منافع أكثر مما سبق^(٥٧). كما قدم النائب المذكور مقترحا من اجل تشجيع استخدام السيارات، في إشارة منه بالآثار الايجابية التي رافقت استخدامها على الحياة العراقية ككل ،والذي تضمن تخفيض أسعار البنزين ،الذي قبلته الحكومة العراقية على الفور^(٥٨).

المبحث الرابع: موقف نصرت الفارسي من قضايا الصحة والتربية والتعليم :

أولى نائب ديالى نصرت الفارسي القضايا والأمور المتعلقة بالصحة والتربية والتعليم اهتماما ملحوظا. فقد قدم هو ومجموعة من النواب في الجلسة الثالثة والثلاثين للاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٥ تشرين الأول سنة ١٩٢٥، اقتراحا بإنشاء مستشفى في قضاء سوق الشيوخ اكبر الاقضية العراقية آنذاك، فضلاً عن وقوعه في منطقة قريبة جدا من الاهوار، مما يجعل أبنائه عرضة للأمراض المختلفة أخطرهما الملاريا ، مما أدى إلى إضرارها كبيراً بالشعب العراقي^(٥٩).

وناشد النائب المذكور في جلسة أخرى للمجلس ،الحكومة أن تعتمد في تعييناتها في المرافق الصحية على العراقيين إذا ما توفرت فيهم الخبرة ،مذكرا إياها بان القاعدة الأساسية الشائعة في هذا المجال أن يستخدم الوطني قبل كل احد^(٦٠).

ربما يعد النائب نصرت الفارسي في مقدمة من نبه إلى أخطار التدخلات الحزبية والسياسية في شؤون العملية التربوية ،محذرا من مخاطر ذلك على العملية التربوية برمتها،منحيا باللائمة على الحكومة لأنها تخرج دفعات كثيرة دون أن يكون لهم عمل مما دفع بالعديد منهم إلى ما سماه "امتهان السياسة" لكنه لم ينس في هذه المناسبة إلى الإشارة إلى النقص الواضح الذي تعانيه البلاد في الاختصاصات العلمية،وزاد على ذلك كله بان أوضح كيفية سير البلد في ركاب الحضارة،فقال أن ذلك لا يتم إلا بالاستعانة بالخبرات الأوروبية عن طريق استقدام الأساتذة والخبراء مهما كلف ذلك الاستقدام من تبعات مالية،فضلا عن إيجاد فرص العمل لخريجي الكليات العاطلين ،والاهم من ذلك برأينا انه طالب بجعل التعليم الابتدائي حقاً لكل طفل عراقي،ولا يتم ذلك إلا بتأسيس دار للمعلمين العليا مع ضرورة أن تكون الحكومة سخية في صرفها عليها ،وأخيرا طالب وكان في ذلك محقا، بتأسيس كلية لإعداد الموظفين المؤهلين لإدارة شؤون

المختلفة^(٦١).

ولم يفوت النائب نصرت الفارسي وهو يناقش المبلغ المخصص للإكراميات من وزارة المعارف أن يقترح ربط إنفاق هذه المبالغ بقانون خاص لا أن تبقى خاضعة لأهواء السياسة^(٦٢).وفي السياق

ذاته، دعا نائب ديالى أن تجمع المدارس الصناعية في إدارة واحدة على صعيد العراق ، وان ترسل عدد من طلبتها للدراسة في خارج العراق^(٦٣).

ابتهج النائب نصرت الفارسي كثيرا ولم يخف سروره عندما سمع إشادة وزير الأشغال والمواصلات وكالة بكفاءة خريجي مدرسة (كلية)الهندسة العراقية ودورهم في تنفيذ مشاريع الوزارة المذكورة ،لكنه قدم اقتراحا غير موفق بان ترتبط كل مدرسة بالوزارة التي تخدمها^(٦٤).

أفصح النائب موضوع الدراسة بعض الشيء عن ما يمكن أن نسميه فكرا تربويا يستحق الإشادة،فقد قال في خطاب له في مايس ١٩٢٦ أن المدارس هي واسطة الحياة، وما الحياة في حقيقتها إلا عراك مستمر يتوقف الانتصار فيه على السلاح، والسلاح هو العلم والمعرفة،منتقدا ضالة النفقات المرصودة للمعارف ،مقترحا اقتراحا عمليا جدا بان تقوم الحكومة بفرض رسوم تعود ايرادتها للمعارف بشرط أن يكون إيراد كل لواء للواء نفسه .وختم خطابه بان طالب الحكومة أن تنظر للمعارف بأهمية أكثر وان تخصص لها المبالغ الكفيلة بالنهوض بها^(٦٥).

لا نجانب الحقيقة إذا ما اشرنا هنا أن النائب نصرت الفارسي كان من أوائل الذين دافعوا عن فكرة توحيد المناهج التربوية في العراق، فقد أكد وهو يناقش أمام النواب المقترح الخاص بكلية الاعظيمة ومدرسة الرحمانية ،أن الذي يبيلور عقلية واحدة للنشأ الجديد وللشعب العراقي بشكل عام هو توحيد المناهج التربوية خاصة في مرحلتي الابتدائية والثانوية،موضحا إعطاء وزارة المعارف والسلطة والصلاحيات والأشراف على كل مراحل التعليم في العراق^(٦٦).

المبحث الخامس:موقف نصرت الفارسي من القضايا القانونية :

ابدى نصرت الفارسي جهوداً واضحة لأجل سير البلاد على أسس قانونية واضحة ومن هذا المنطلق تقدم مع مجموعة من النواب باقتراحا طالبوا فيه من الحكومة سن لوائح قانونية تكون معياراً ومنهجاً تسيير عليه الوزارات العراقية، ولأهمية هذا الاقتراح آثرنا أن نقتبس جزءاً منه : "إن إدارة البلاد الدستورية تتطلب أن تكون معاملات دوائرها الرسمية مربوطة بقوانين تكون هي دستور العمل، ولا يجوز ترك المعاملات فوضى أو بموجب قوانين ناقصة وغير مستوفية القواعد، يمكن أن تكون مانعة وجامعة حتى تجري المعاملات بصورة سالمة، وتكون دواوين وزارات الحكومة العراقية منذ شكلت حتى الآن تدير شؤونها من دون قوانين كاملة ،لإدارة تلك الشؤون وبالخاصة كيفية تعيين الإدارة، ورؤساء المحاكم، وضباط الجيش والشرطة، وموظفي المالية والمعارف والأشغال والبرق والبريد،وغير ذلك من الدوائر المتكلفة بان تكون أعمالها حسب قوانين خاصة". واختتم التقرير بضرورة تعجيل سن هذه القوانين وتعديل قانون إدارة الولايات العثمانية بصورة توافق روح العصر^(٦٧) . لم يكن مصادفة أن يقبل هذا الاقتراح وبالأكثرية^(٦٨).

ومن جهة أخرى طالب النائب نصرت الفارسي وهو يناقش لائحة قانون توزيع المساعدات المالية للمدارس والمعاهد الأهلية أن تجري المعاملات الخاصة بالأموال المرصدة لهذه المدارس على أسس قانونية دون أن تكون مبنية على معاملات كيفية^(٦٩).

كانت مداخلة النائب نصرت الفارسي في الجلسة الثانية والأربعين التي تناول فيها موضوع العدل في العراق، ملتصقا فيها الحكومة استكمال تشكيلات وزارة العدلية في جميع أنحاء القطر، منوها إلى أهمية إصلاح طريقة انتخاب القضاة ليتم انتخاب القضاة اللاتقنين، كما التمس النائب المذكور من وزارة العدلية استكمال تشكيلات محكمة التمييز، لأن هذه المحكمة بمثابة المرشد الوحيد للقضاة، كما أنها المسؤولة عن تصحيح الخطأ الذي يصدر من المحاكم^(٧٠). المهم هنا إن هذه الأفكار لاقت استحسان وزير العدلية الذي وعد بتنفيذها^(٧١).

لم يكتف النائب بذلك وإنما زاد عليه وهو يناقش ميزانية وزارة العدلية لسنة ١٩٢٥، على ضرورة أن يشمل العدل جميع الناس في العراق دونما أي عوض لكي لا يضطر الناس لشراؤه، منتقدا الحكومة بسبب كثرة الرسوم المفروضة في المحاكم، لأن النائب يعتقد بأنه بسبب هذه المصاريف أصبح عزوف الناس واضحا عن المحاكم. ملتصقا في ختام خطابه من وزير العدلية أن يأخذ ذلك الأمر على محمل الجد، وأنه ينتظر بفاغ الصبر اليوم الذي تؤسس فيه محكمة لا تتال فلسا واحداً من اجل "تأمين العدل"^(٧٢).

لم يكن غريبا على النائب نصرت الفارسي، الذي امتدت اهتماماته إلى أكثر من حقل وجانب، أن يطالب وبصوت عالي بالخلاص من نظام دعاوى العشائر باعتباره واحدا من نتائج الاحتلال البريطاني للعراق ولتجسيد تلك الشجاعة آثرنا أن نسجلها دون زيادة أو نقصان : "إذا نظرنا إلى القواعد المختصة في فصل العشائر التي وضعت بعد الاحتلال نرى أنها كانت ناشئة عن حاجة سياسية والحاجة السياسية قد انقضت فعليه لم يبق لزوم لبقاء هذه القوانين وتمنى من المجلس إلغاء هذه اللوائح القانونية و "الإتيان بلائحة جيدة كافية للغرض"^(٧٣). وفي الجلسة ذاتها أشار إلى مخالفة قانون الأعشار للقانون الأساسي العراقي لأنه "لم ينص على أن تأخذ الضريبة على تعداد الأشجار بل على طريقة المقطوع بمقدار المبالغ التي تستوفيها" الحكومة إلا إن هذه المبالغ اخذت بطريقة "تعداد الأشجار" وهي "مخالفة لقانون الاعشار" ولهذا السبب رفع مع مجموعة من رفاقه تقريراً بضرورة تغيير هذا القانون^(٧٤) لكن مجلس النواب رفض ذلك^(٧٥).

دافع في الوقت عينه عن مسألة استقلال القضاء، لافتا الانتباه إلى ضرورة إطلاق يد القضاة تماما وان لا يكونوا تحت تأثير أو رقابة احد أيا كان ، لكي يتمكنوا القيام بواجباتهم على أتم حالة^(٧٦).

استكمالا لتلك المواقف الرائعة نقول إن نائب ديالى رفض رفضا واضحا وهو يناقش لائحة قانون إدارة الألوية "المحافظات" لسنة ١٩٢٧، إعطاء أية صلاحيات قضائية لأي موظف

إداري، كما اعترض إعطاء المسائل الخاصة بقضاة الصلح وإيداعها إلى القائمقامين والمديرين الذين لا يعلمون من القوانين الحقوقية شيئاً^(٧٧).

أخيراً رأى نصرت الفارسي بان تأسيس المجالس العمومية للألوية بوضعها الحالي غير صحيح ولا بأس من أن نتركه يوضح رأيه عندما قال : "أنا حريص على محافظة حقوق الأهلين وعلى تدريبهم على استعمال هذه الحقوق وان الغرض الأساسي من تشكيل المجالس العمومية هو تمرين الشعب على استعمال حقوقه" لأنه إذا أسست هذه المجالس وعلم الشعب انه لا فائدة منها سيصابون باليأس وبذلك تضيع الفائدة المتوخاة منها، لذلك فأنا أرى أن تأسيس المجالس العمومية بهذا الشكل غير صحيح^(٧٨) الأمر الذي يؤكد وبصورة واضحة رغبة نائب ديالى بان تكون المجالس العمومية هي النواة الأولى لتطبيق الديمقراطية وتكوين مجتمع ديمقراطي يعرف كيف يستخدم حقوقه بالشكل الأكمل.

المبحث السادس: موقف نصرت الفارسي من قضايا حرية التعبير والصحافة :

أيد النائب نصرت الفارسي بحماس واضح التقرير الذي رفعه النائب الشيخ احمد الداود ومجموعة من النواب والذين طالبوا فيه بتعديل المادة ٣٢ من قانون المطبوعات مشيراً إلى الفوائد الجمة التي ستحظى بها البلاد جراء هذا التعديل. قائل ما نصه : "وأقل ما يقال عن الصحيفة إنها عين تراقب الأعمال فنحن الآن مملوئين بالتقصير فنكثر من العيون والرقباء بدلاً من أن نجعل العيون مريضة"^(٧٩) ومضى منتقداً توكيل إصدار الصحف إلى وزارة الداخلية، ومن المفيد أن ندعو النائب المذكور يوضح ذلك: "ومن الغريب جداً أن يسلب حق نزع الملكية من يد القضاء ونعطيه للسلطة التنفيذية، فإذا كان القصد منها جعلها سالمة، فلتبحث الحكومة عن الشخص الذي يطلب الامتياز، فمتى ما رأت توفر الشروط فيه عندئذ نمنحه الامتياز ويرجع في أمر الجرائد إلى القضاء" واسترسل في الإشارة إلى الآثار الايجابية إذا تولت وزارة العدلية أمر إصدار الصحف بهذه الكلمات المعبرة: "إن القضاة بعيدون عن السياسة ويجب أن يكونوا بعيدين عنها ... لان القضاء نزيه وليس تحت تأثير أي سلطة كانت"^(٨٠).

لما كانت الحكومة العراقية قد تجاوزت حدود العراق في محاولاتها لكم أفواه العراقيين والانتقام من خصومها ومنتقديها، فانه من الطبيعي جداً أن يقف نصرت الفارسي أمام غلق جامعة بيروت نادي النشء العراقي وإبعاد رئيسه يوسف زينل عن الجامعة والذي جاء بفعل ضغط الحكومة العراقية على الجامعة المذكورة متسانلاً وباستتكار واضح عن أي من السلطات قامت بهذا العمل، وما هو الباعث وراء ذلك؟^(٨١).

كعادته ناقش النائب نصرت الفارسي موضوع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٢٧ ، بعمق ، وقدم اقتراح بجلب مذكرات ومحاضر المجالس النيابية في الدول الغربية وتأسيس

دائرة خاصة بترجمة المفيد منها، وذلك للاستفادة من خبرات الغرب في التشريع باعتبار الغرب يمتلك تجربة طويلة في مجال التشريع، الأهم في هذا المجال. ولم يكتف بهذا الاقتراح وإنما، التمس من المجلس النواب إرسال وفود من النواب إلى الدول المتقدمة للاطلاع على تجاربهم النيابية وأساليبهم في التطور وال عمران، ليساعدوا في ترقية المجتمع العراقي وتطويره^(٨٢).
وبهدف تعزيز عملية التطور الثقافي في العراق اقترح دعم الحكومة للمطابع الأهلية كونها "هي التي تؤمن السمعة الأدبية المطلوبة" ودعا إلى ترك هذه المطابع تعمل بحرية لطبع "الكتب والجرائد والمؤلفات" حتى يتمكن الأفراد "من إظهار أفكارهم بصورة مطبوعة" وأثنى في الوقت نفسه على الحكومة لاعفاءها الكتب والمؤلفات من الرسوم كون هذا الإعفاء يساعد برأيه على "بث الأفكار" ويؤدي إلى "المنفعة والتقدم الفكري عند الناس"^(٨٣).

الخاتمة:

بعد هذا كله، يمكننا أن نثبت وبيقين كبير، أن النائب نصرت الفارسي، المنحدر من أسرة تنتمي إلى الطبقة البرجوازية الصغيرة والحائز على تعليم عال يحسده عليه الكثيرون، كان واحداً من مجموعة من النواب الذين ترددت أفكارهم وخطاباتهم كثيراً في أروقة مجلس النواب، ولا جانب الحقيقة إذا قلنا هنا، أن طروحاته وأفكاره قد امتدت إلى شتى جوانب الحياة، فهو أشد المطالبين بالاهتمام بالزراعة بوصفها عماد حياة العراق، كما ناشد، وكان في ذلك من القلائل، الاهتمام بكل ما يطور الإنتاج ويزيد نسبة نمو الاقتصاد العراقي السنوي، باعتباره مؤشراً على نجاح خطة الحكومة الاقتصادية، فضلاً عن حرصه الواضح على المال العام ومطالباته المتكررة بان لا يصرف منه شيئاً إلا بقانون. ولم يتردد بان يقف ضد تخصيص الأموال اللازمة لإيجار قصر للملك فيصل الأول، مذكراً الكل بان قلوب أبناء الشعب العراقي أفضل من أي قصر منيف. كما صاغ نصرت الفارسي آراء تريبوية راقية فهو من الذين نادوا في وقت مبكر بجعل التعليم الابتدائي حقاً لكل العراقيين، وهو من بين من تنبه إلى مخاطر الحزبية والأحزاب على العملية التربوية في العراق.

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل عن الوالي داود باشا ينظر: علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٤٩-٢٧٠.

- (٢) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، الجزء الثاني، دار الحكمة، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦٩.
- (٣) احمد قوشجو اوغلو، سيرة نصرت الفارسي، "سومر" (مجلة)، كركوك، العدد الثالث، ربيع ٢٠٠٦، ص ٤٨.
- (٤) عبد الحسين إبراهيم الرفيعي، دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية ١٩٠٨-١٩٣٢، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٥٩.
- (٥) احمد قوشجو اوغلو، المصدر السابق، ص ٤٩.
- (٦) مير بصري، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٦٩.
- (٧) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، مطبعة دنكور للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٣٦، ص ٩٤٠.
- (٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٦٤-٢٦٥.
- (٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٩٠.
- (١٠) لمزيد من التفاصيل عن ذلك ينظر: مير بصري، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٧٠.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٧٠.
- (١٢) حزب الشعب: حزب سياسي تألف على أساس تكتل برلماني معارض لحزب التقدم وكانت شعارات الحزب الإخلاص، التضامن، التضحية. وكان رئيس الحزب ياسين الهاشمي السياسي العراقي المعروف. لمزيد من التفاصيل ينظر: فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٦٧-١٧٢.
- (١٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٥.
- (١٤) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٢٥) في ١٩ أيلول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٢٥ في ٨ تشرين الأول ١٩٢٥، ص ٣-٤.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ١١.
- (١٦) كل لك روبية يساوي ١٠٠ ألف روبية

- (١٧) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٣١) في ٣٠ أيلول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٢٥ في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٥، ص ٧.
- (١٨) المصدر نفسه، الجلسة (٣٩) في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٧٤ في ٣ كانون الأول ١٩٢٥، ص ٣٨.
- (١٩) نصت المادة على: "تعفى من حصة الحكومة زيادة المحاصيل الناتجة باستعمال المضخات في الأراضي المزروعة وكذلك جميع المحاصيل الناتجة من استعمال هذه المضخات في الأراضي غير المزروعة"، المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (١١) في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٩٨ في ٤ شباط ١٩٢٦، ص ٢.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٥-٦.
- (٢١) المصدر نفسه، الجلسة (١٩) في ٧ كانون الثاني ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٩٥ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٦، ص ٣.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.
- (٢٣) المصدر نفسه، الجلسة (٢٧) في ١٨ آذار ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤٢٠ في ٣٠ آذار ١٩٢٦، ص ٨-٩.
- (٢٤) المصدر نفسه، الجلسة (٣٦) في ٥ مايس ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤٤١ في ٣ حزيران ١٩٢٦، ص ٧.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.
- (٢٦) المصدر نفسه، الجلسة (٤٣) في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٨٠ في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٥، ص ٩.
- (٢٧) شركة اصفر: شركة سميت على اسم مؤسسها نجيب اصفر المسيحي اللبناني ودخل إلى جانبه في تأسيسها حمدي الباجه جي وثابت عبد النور وكانوا يرمون إلى إقامة مشاريع للإنشاء خزان الحبانية والفلوجة، لإرواء الأراضي الواقعة في لواء الدليم (محافظة الانبار). تم بيع هذا الامتياز للعديد من الشركات إلا انه في نهاية المطاف رسي لصالح شركة بريطانية تعرف باسم (شركة زراعة القطن في ديالى) وقد وقفت دار الاعتماد البريطانية إلى جانب هذه الشركة لأجل تذليل العقبات التي تقف بوجهها وشاب هذا الامتياز العديد من الشبهات. ياسين طه ظاهر علي العسكري، دار الاعتماد البريطانية في العراق ١٩٢٠-١٩٢٠

١٩٣٢، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ٢٣٠-٢٣٢.

(٢٨) محاضر جلسات مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٣٣) في ٥ تشرين الأول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٥٢ في ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٥، ص ١١.

(٢٩) كان مبلغ إيجار القصر السنوي ٨٠٠٠ روبية، ومن الجدير بالذكر أن الملك فيصل الأول كان تحت تصرفه خمسة قصور اثنان بنيا من قبل الحكومة العراقية، واثنان استأجرهما، أما الخامس فهو موضوع البحث في هذه الميزانية. للتفاصيل ينظر : المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٣٤) في ٦ تشرين الأول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٦٥ في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥، ص ٩-١٠.

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٩.

(٣١) المصدر نفسه ، الجلسة (٣٥) في ٨ تشرين الأول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٧١ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥، ص ٢-٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٣٣) المصدر نفسه، الجلسة (٤٣) في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٨٠ في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٥، ص ٢١.

(٣٤) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٣٦) في ٥ مايس ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٥٥١ في ٣ حزيران ١٩٢٦، ص ٢٩.

(٣٥) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (٤) في ٧ مايس ١٩٢٧، ص ٨٦٢.

(٣٦) المصدر نفسه ، الجلسة (٩) في ١٢ مايس ١٩٢٧، ص ٩٨٧-٩٨٨.

(٣٧) المصدر نفسه، الجلسة (١٥) في ٢١ مايس، ١٩٢٧، ص ١١٣٥-١١٣٦.

(٣٨) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٢٦) في ٧ شباط ١٩٢٧، ص ٣٢١-٣٢٢.

(٣٩) المصدر نفسه، الجلسة (٤٣) في ٣١ اذار ١٩٢٧، ص ٥٥١.

(٤٠) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٤٣) في ٣١ اذار ١٩٢٧، ص ٥٥٥.

(٤١) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٢٧، الجلسة (١١) في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٨، ص ١١٨.

- (٤٢) المصدر نفسه ، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٢٤) في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٧، ص ٢٧٩ .
- (٤٣) المصدر نفسه، الجلسة (٤٣) في ٣١ آذار ١٩٢٧، ص ٥٥١ .
- (٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٦٥ .
- (٤٥) هكذا وردت في النص والصحيح بلاد فارس .
- (٤٦) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٥١) في ٢٥ نيسان ١٩٢٧، ص ٧٣٠-٧٣١ .
- (٤٧) المصدر نفسه ، الجلسة (٥٣) في ٢٨ نيسان ١٩٢٧، ص ٧٨١ .
- (٤٨) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٤٠) في ١٢ مايس ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤٤٦ في ٢١ حزيران ١٩٢٦، ص ٩؛ ولمزيد من التفاصيل عن السكك الحديد، ينظر : علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤-١٩٤٥. دراسة سياسية، اقتصادية، عسكرية، مطبعة شعبة السكك، بغداد، ١٩٨٦ .
- (٤٩) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٤٠) في ١٢ مايس ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤٤٦ في ٢١ حزيران ١٩٢٦، ص ١٢ .
- (٥٠) المصدر نفسه ، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (١٣) في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٦، ص ١٢٣-١٢٤ .
- (٥١) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .
- (٥٢) المصدر نفسه، الجلسة (١٧) في ٢٥ مايس ١٩٢٧، ص ١١٧٥ .
- (٥٣) المصدر نفسه، الجلسة (٢٢) في ٥ حزيران ١٩٢٧، ص ١٢٦٥ .
- (٥٤) المصدر نفسه، الجلسة (٥٣) في ٢٨ نيسان ١٩٢٧، ص ٧٨١ .
- (٥٥) المصدر نفسه، الجلسة (٥٢) في ١٢ حزيران ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤٦٤ في ١٦ آب ١٩٢٦، ص ٢-٣ .
- (٥٦) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٥٣) في ١٣ حزيران ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤٦٥ في ١٩ آب ١٩٢٦، ص ٤؛ لمزيد من التفاصيل عن الامتيازات النفطية. ينظر: نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بيروت، ١٩٨٠ .

(٥٧) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٥٣) في ١٣ حزيران ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤٦٥ في ١٩ آب ١٩٢٦، ص ٥ .

(٥٨) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (٧) في ١٠ مايس ١٩٢٧، ص ٩٤١، ٩٤٣ .

(٥٩) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٣٣) في ٥ تشرين الأول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٥٩ في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٥، ص ١٠ .

(٦٠) المصدر نفسه، الجلسة (٣٨) في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٧٤ في ٣ كانون الأول ١٩٢٥، ص ٢٤-٢٥ .

(٦١) المصدر نفسه، الجلسة (٣٥) في ٨ تشرين الأول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٧١ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥، ص ١٦-١٧ .

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٢ .

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٤ .

(٦٤) المصدر نفسه، الجلسة (٣٦) في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٧٢ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٥، ص ٩ .

(٦٥) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٤٥) في ٢٢ مايس ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤٥٧ في ٢٦ تموز ١٩٢٦، ص ١٥-١٦ .

(٦٦) المصدر نفسه، الجلسة (٥١) في ١٠ حزيران ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤٦٣ في ١٢ آب ١٩٢٦، ص ٥، ٩ .

(٦٧) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٢٨) في ٢١ أيلول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٥٣ في ١١ تشرين الأول ١٩٢٥، ص ٦ .

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٧ .

(٦٩) المصدر نفسه، الجلسة (٢٠) في ١٥ شباط ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤١١ في ١١ آذار ١٩٢٦، ص ٢٤ .

(٧٠) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٤٢) في ١٥ مايس ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤٥١ في ٨ تموز ١٩٢٦، ص ١٩-٢٠ .

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٢ .

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٣ .

- (٧٣) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٣٠) في ٢١ شباط ١٩٢٧، ص ٣٧٢ .
- (٧٤) المصدر نفسه، ص ٣٧٩-٣٨٠ .
- (٧٥) المصدر نفسه، ص ٣٨٦-٣٨٧ .
- (٧٦) المصدر نفسه ، الجلسة (٣٣) في ٣ اذار ١٩٢٧، ص ٤١٥ .
- (٧٧) المصدر نفسه، ص ٥٨٤ .
- (٧٨) المصدر نفسه ، الجلسة (٤٦) في ١٦ نيسان ١٩٢٧، ص ٦٠٢ .
- (٧٩) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٥) في ٩ كانون الأول ١٩٢٥، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٣٨٩ في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٦، ص ٤ .
- (٨٠) المصدر نفسه، ص ٥ .
- (٨١) المصدر نفسه ، الجلسة (٣٠) في ٥ نيسان ١٩٢٦، المنشورة في الوقائع العراقية، العدد ٤٢٦ في ٢٠ نيسان ١٩٢٦، ص ٣٠ .
- (٨٢) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (٢) في ٤ مايس ١٩٢٧، ص ٨٣١-٨٣٢ .
- (٨٣) المصدر نفسه ، الجلسة (٤) في ٧ مايس ١٩٢٧، ص ٨٧١ .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق المنشورة:

- ١- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥ .
- ٢- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥ .
- ٣- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦ .
- ٤- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧ .
- ٥- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٢٧ .

ثانيا: المطبوعات الحكومية:

١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، مطبعة دنكور للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٣٦.

ثالثا: الكتب العربية:

١- عبد الحسين إبراهيم الرفيعي، دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية ١٩٠٨-١٩٣٢، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥.

٢- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول والثاني والعاشر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.

٣- علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥.

٤- علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤-١٩٤٥. دراسة سياسية، اقتصادية، عسكرية، مطبعة شعبة السكك، بغداد، ١٩٨٦.

٥- فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨.

٦- مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، الجزء الثاني، دار الحكمة، بيروت، ٢٠٠٤.

٧- نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بيروت، ١٩٨٠.

رابعا: الرسائل الجامعية:

١- ياسين طه ظاهر علي العسكري، دار الاعتماد البريطانية في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

خامسا: البحوث المنشورة:

١- احمد قوشجو اوغلو، سيرة نصرت الفارسي، "سومر" (مجلة)، كركوك، العدد الثالث، ربيع

٢٠٠٦

